طلائع هجوم الصيف

رجال الأدب ورجال القضاء

[ما رأى الأستاذ الزيات والأستاذ العقاد في موضوع هذا الحديث ؟]

للدكتور زكى مبـــارك

أشرت فيما سلف إلى خطأ الأستاذ توفيق الحكيم حين « منّ » على الأدب بأنه هجر من أجله القضاء ، فقد كان « وكيل نيابة » ، وكان يستطيع بقليل من الصبر أن يصير من القضاة المحترمين ، على حدّ تعبيره الجميل !

ولو أن هذا « المنّ » صدَر عن رجل غير توفيق الحكيم ، لكان من السهل أن نضيفه إلى العامية الفكرية، والأفكار كالناس فيها عوام وخواص، فلم يبق إلا أن نحكم بأن ذلك «المنّ» هفوة قلم وقع فيها توفيق الحكيم وهو يحاور طه حسين

وقبل أن أواجه موضوع هذا الحديث ، أسجّل أن رجال القضاء في مصر أقاموا ألوف البراهين على أنهم من أرباب الفكر المُشرق ، وأن نزاهتهم فوق الأوهام والظنون

ولكني مع هذا لا أقبل القول بأن رجال القضاء أرفع منزلةً من رجال البيان ، وما يسيغ ذهني أن يكون في خلق الله من يتفوق في الرفعة والشرف على صاحب القلم البليغ

ثم أواجه الموضوع فأقول : على أي أساس يقوم القولُ بأن رجال القضاء أعلى من رجال البيان ؟ !

أيكون الأساس هو الفرق بين تكوين القاضي وتكوين الأديب من النواحي العقلية والذوقية والروحية ؟

إن كان ذلك هو الأساس ، فنقضُه أسهل من السهل ، والقضاة أنفسهم يعرفون أن تكوين الأديب من أخطر المعضلات ، وأن الله قضى بأن تكون دولة القلم إلى آحاد ، ولو كانت تلك الدولة في أمة يعد أفرادها بمئات الملايين

إن من حق كل متخرج في كلية الحقوق أن يكون من رجال القضاء ، وليس من حق كل متخرج في كلية الآداب أن يصير من رجال البيان ، لأن للأدب شرائط أساسية ، ومن تلك الشرائط أن يكون المرشح للأهلية الأدبية له قلب وذوق وروح ، وكلية الآداب هي التي تنطق بهذا الحكم ، لأنها تريد أن يكون ميزانها أدق الموازين ، ولأنها تعرف أن الأدب غايةٌ عزيزة المنال

ومهمة القاضي أسهل من مهمة الأديب ، لأن القاضي يحكم وفقاً لقانون مكتوب ، ولا يطالَب في كل يوم بالاجتهاد

هل سمعتم حديث عبد العزيز باشا فهمي ؟ إن لم تكونوا سمعتموه فاسمعوه :

حين عُيّن عبد العزيز باشا فهمي قاضي القضاة حكم على نفسه بالعزلة القاسية ، فكان لا يذهب إلى المحكمة إلا في عربة « مقفولة » ، وكان يرفض أن يستقبل أحد الزوّار في البيت ، ليسلم من جميع المؤثرات الخارجية

فهل ترون الأديب يملك هذا الحق من اعتزال الناس ؟

هيهات ، ثم هيهات !

واجب الأديب أن يدرُس جميع الخلائق ، وأن يطّلع على المستور من الطبائع ، وأن يشارك العابدين في المساجد ، واللاهين في الفنادق ، ليعرف دخائل النفوس والقلوب ، وليكون على بينة من تطور الأذواق والعقول

الوجود كله كتابٌ مفتوح ينظر فيه الأديب صباحَ مساء

والقاضي لا يحس الوجود كما يحسه الأديب ، إلا أن يكون قاضياً أديباً ، وفي القضاة أدباء تدل عليهم البوارق الفكرية من حين إلى حين

الأديب يتلقى وحي الحياة في كل وقت ، وهدَف الأديب هو استجلاء الغوامض من السرائر ، وقد يتسامى فيحاول قراءة المسطور في صحائف الغيوب

وظنُّ الأديب في بعض الأحوال أصدق من اليقين ، لأن فطرته تخضع في كل لحظة إلى التقويم والتثقيف ، فهو أعظم الناس روحانية بلا نزاع ولا جدال

قد يُصدر القاضي عشرات الأحكام أو مئات الأحكام بقليل من الجهد ، حين تتقارب أو تتماثل موضوعات الخصومات ، ثم تظل

أهداف الرسالة الخاصة

في سبيل الوحدة العربية والثقافة العربية ، ستصدر الرسالة عدداً خاصاً بكل قطر من أقطار العروبة ، ينوه بفضله ويعرف بأهله . وستبدأ بعدد العراق . والمرجو من أدباء كل قطر أن يعاونوا الرسالة على أداء هذا الواجب بإرسال ما يستطيعون من الوثائق والمقالات والصور

منزلته الرسمية فى أمان ؛ لأنه لا يطالَب بالابتكار فى القضاء ، ولو شئت لقلتُ : إن الابتكار قد يحرَّم عليه فى بعض الأحيان

فهل يظفر الأديب بمثل هذا الحق فيعالج الموضوع الواحد بأسلوب واحد بضع مرات ؟

وهل يستطيع كاتبٌ مثلى أن ينشر فى مجلة (الرسالة) مقالاً نشره من قبل فى جريدة (البلاغ) مع شىء من التبديل والتعديل ؟

حرفة الأدب فظيعة فظيعة ، فهى تقضى بأن يكون مصير صاحبها مرهوناً بأقرب مثال أو أحدث قصيد ، ولكل إنسان أن يكتفى بماضيه إلا الأديب ، فهو مسئول أمام قرائه عن يومه الحاضر ، وقد يُسأل عن جهاده فى المستقبل البعيد !

فأين القاضى من هذه المتاعب ؟

ومن يَسأل القاضى عن يومه أو غده ، وهو عن ماضيه غير مسئول ؟

بعد ثلاث دقائق من المدة المقررة لاستئناف الحكم لا يجوز للمظلوم أن يرفع شكواه إلى غير السماء

أما الأديب فيُسأل عن أحكامه بعد الأعوام الطوال ، ومن حق كل مخلوق أن يتزيد عليه كما يريد

قولوا الحق ، أيها القضاة العادلون

أفيكم من يشقى بحرفته كما يشقى الأديب ؟

القانون يحميكم من عبث الجاهلين والسفهاء ، فلا تُكتب هنكم كلمة مدخولة ، ولا يتطاول عليكم أفّاك ، ولا يعترض سبيلكم أبناء السبيل

ومن أجل هذا أقول بعبارة صريحة إن جهادنا فى دنيانا أخطر من جهادكم فى دنياكم ، وإن تأهبنا لفهم معضلات الوجود أقوى من تأهبكم لفهم تلك المعضلات

فاعترفوا — غير مأمورين — بأن تكوين القاضى لا يقاس إلى تكوين الأديب

ثم ماذا ؟ ثم يكون أساس المفاضلة أن القاضى يخدم العدالة ، وهو الحظ الذى ضاع على الأستاذ توفيق الحكيم حين أغراه الدكتور طه حسين بأن يُحشر فى زمرة الأدباء ، وتلك أول مرة يحشر فيها (المؤمن) مع من يبغض !

وأقول إن خدمة العدالة من أهم أغراض الأديب ، فهو أقدر الناس على وزن المعانى ، وهو الفيصل فى تقدير المناقب والمثالب ، وعن قلم الأديب يأخذ القضاة دقائق المحاسن والعيوب وفى صدر كل قاض حاسة أدبية تهديه حين يوفَّق إلى الأحكام الصِّحاح

القاضى لا يتعرض لأى تعب حين يحكم بالعدل ، وإنما يثاب على الحكم بالعدل ، أما الأديب العادل فيقضى دهره فى مكاره لا تطاق

إن حكم الأديب بالعدل فى قضية الفن فهو ماجن ، وإن حكم بالعدل فى قضية الفكر فهو زنديق ، وإن عادى الزعماء فهو من الخوارج ، وإن صادق الزعماء فهو من الوصوليين ، ولا تقع محنة فى أى انقلاب إلا على رءوس رجال البيان

كل حكم يقابل بالرضا المطبوع أو المصنوع إلا حكم الأديب ، لأن الجمهور يعرف أنه غير مؤزَّر بالقُوى الرسمية ، وهل يهاب الناس القاضى إلا لأنهم يعرفون أنه يستطيع « حبس » من يشاء حين يشاء ؟

الأديب يملك الحكم ولا يملك التنفيذ ، والقاضى يملك الحكم والتنفيذ ، فهو فى نظر الدهماء أعظم من الأديب ، وهو كذلك فى نظر توفيق الحكيم !

نحن — رجالَ القلم — خدّام العدالة فى نصابها الحق ، ولو خلت الدنيا من أسنّة أقلامنا لأضحت وهى أقفر من الجنة بعد خروج آدم المظلوم

بأقلامنا تصور الغرائب من أوهام العقول وأحلام القلوب ، بالعدل والقسطاس . وعنا يأخذ القضاة أصول الحكم السليم من شوائب الأغراض

ومزية الأديب — مزيته الحقيقية — أن الشعوب لا تعرف قدره الصحيح إلا حين ترتفع ، ولعل هذا هو السبب فى أن قضاة المسلمين لأيام عزهم كانوا من رجال القلم البليغ

ما مجد مصر وما سلطانها فى العصر الحديث ؟

أكان القضاة هم الذين سَمَوْا بها إلى تلك المكانة العالية ؟

ما ارتفع من قضاة مصر غير الأدباء من أمثال سعد زغلول وقاسم أمين ، ومن والاهم من كتّاب التشريع بأسلوب الأدب الصحيح

العدالة عندنا — رجالَ القلم — وما نبغ نابغٌ إلا بوحى تلقّاه عن أدبنا الرفيع . عندنا القلب المقدَّس ، عندنا الروح الأمين . فأين من يزعم أنه عرف فكرة العدل قبل أن يأخذ عنا فكرة القسطاس بين الألفاظ والمعانى ؟

إن قيل إن لغة القانون أدقّ من لغة الأدب أجبنا بأن القانون لا تكون له لغة إلا حين يكون المؤلفون فيه من أدباء المشرّعين .

ومن الذى يعلّم الناس دقائق الفروق فى التعابير الفقهية والاقتصادية والدبلوماسية ؟

عِلمُ ذلك عند أصحاب الأقلام الجياد ، وما جاز لمشرّع أن يوازن بين لفظ ولفظ ، وبين عبارة وعبارة ، إلا وهو مسيَّر بقوة أدبية تدله على ما فى الألفاظ والعبارات من أعصاب وأحاسيس ، والألفاظ تقتتل وتصطلح كما يفعل الأحياء .

إن رجال القضاء لا ينسون أبداً أن أحد أقطاب الأدب الفرنسى كان يقرأ صفحات من « القانون المدنى » قبل أن يشرع فى الإنشاء ، وهم يذكرون هذه القصة كلما بدا لهم أن يفضّلوا اللغة القضائية على اللغة الأدبية ، فكيف غاب عنهم أن القانون المدنى أنشأه رجلٌ أديب ؛ وكيف فاتهم أن الدقة والوضوح لا يصدُران إلا عمن تمرّس بالإنشاء البليغ عدداً من السنين ؟

وما يقال عن « القانون المدنى » يقال عن « الفقه الإسلامى » فرجال الفقه فى الشريعة الإسلامية كانوا من أقطاب الأدباء ، وكان جهادهم فى تحرير الألفاظ والمعانى يفوق جهاد أبى تمام والبحترى والرضىّ ، وإن تناساهم تاريخ الأدب فلم يذكر لهم ذلك المقام المحمود .

وأرجع مرة ثانية إلى كيفية الإحساس بالوجود عند القاضى وعند الأديب فأقول :

القاضى لا يلتفت إلى إشكال إلا حين يُدّعى إليه ، فهو فى أغلب أحواله من المحايدين ، بدليل أنه لا يُفتى إلا من يستفتيه ، وقديماً قيل :

« لو أنصف الناس استراح القاضى »

فهل يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الأديب ؟

الأديب لا ينتظر قدوم المستفتين من الشرق أو الغرب ، وإنما يمضى فيشرّح آلام الناس قبل أن يحسوا تلك الآلام ، أو قبل أن يقهرهم استفحالها على الأنين والصراخ .

والأديب يدرس الوجوه بأعمق مما يدرسها الطبيب .

ومن غرائب الأديب أنه يعرف أعمار الأصوات والملامح والعيون ، فإذا حدّثه محدّث عن طريق الهتّاف أدرك عُمر ذلك المحدّث وتبيّن ملامح وجهه ولفتات عينيه ، وإن لم يره من قبل

ومن هنا كان الأديب أول من يدل أمته على المخوف من الحوادث والخطوب ؛ ومن هنا أيضاً كان الأدب أسبق من الطب ومن القضاء ، لأنه فطرة وجودية عاصرتْ أقدم عهد من عهود التاريخ .

ولو كان القاضى يحسّ الوجود بمقدار ما يحسه الأديب لانتفع أعظم الانتفاع من الوجهة الأدبية بما يشاهد كل يوم من اصطراع النوازع والأحاسيس فى ساحات القضاء ، ولكن الواقع يشهد أن محصول القضاة فى الأدب قليل قليل ، بالقياس إلى الفرص المتاحة لدرس نزغات النفوس وأهواء القلوب .

والإنصاف يوجب أن نقرر أن القاضى منهىٌّ عن تعقّب الناس ، فلا يجوز له أن يمرّن قلمه بتصوير ما يُعرض عليه من آثام وذنوب ، وقد يحرم عليه أن يحكم قبل استخبار البينات والشهود ، وإن كان يعرف كيف يفصل بأدلة نفسية فى بعض الأحايين .

القاضى لا يطالَب بما يطالَب به الأديب ، والناس أنفسهم يكرهون أن يعرف القاضى سرائرهم ، ولكنهم يحبون أن يُفصح الأديب عما يضمرون ، لأن علم القاضى بسرائرهم أخطر عاقبةً من علم الأديب ، والإنسان حيوانٌ لئيم !

وإعفاء القاضى من تعقب الناس أراحه من درس مشكلات النحائر والطبائع ، إلا فى الشؤون القلائل ، فهو بين أهل الفكر من السعداء .

أما الأديب فهو كلّ يوم فى حال أو أحوال .

على الأديب أن يحدثك عن نفسك بما تجهل من نفسك ، وعليه أن يدخل فيما لا يَعنيه فينشر المطوىّ من أخبار بيتك ، وإن لم « يتشرف » بزيارة ذلك البيت .

الأديب مسئول عن تقديم صورة صحيحة لكل فضيلة ، ولكل رذيلة ، ولكل وهم ، ولكل وسواس ، وهو مع ذلك مطالَبٌ بالتصوّن المطلَق ، فلا يجوز له أن يعرف من يشاء من طبقات المجتمع ، ولا يُقبل منه أن يتعرف إلى أولئك أو هؤلاء ، وإلا تعرض للمرذول من إفك السفهاء .

أما القاضى — وما أسعد القاضى ! — فهو لا يحكم إلا بعد أن يشتجر فى حضرته المحامون والشهود ، ليعرف خفايا القضايا بأيسر عناء ، ولا مُعقّب لحكمه حين يحكم ، وهو نفسه لا يملك الرجوع فى قضائه حين يريد .

وفى هذا المأزق تظهر قيمة المسئولية الأخلاقية فى حياة القاضى وحياة الأديب

القاضى ينفض يديه من كل مسئولية بعد الحكم المؤيَّد بالبينات والشهود

أما الأديب فيستفتى ضميره فيما قضاه ، ولو طال الزمان ، وقد يتعرض لأقبح السخرية حين ينتقل من رأى إلى رأى ، وما يعرف مخاصموه أنه لا يرجع عما رآه فى الأمس القريب أو البعيد إلا لمرقاته بأنه المسئول الأول عن رعاية العدل

ومن الأسباب التى توجب أن يكون إحساس القاضى بمعضلات الوجود أقل من إحساس الأديب أن التنافس بين رجال القضاء لا يقاس إلى التنافس بين رجال البيان

القاضى فى إحدى محاكم الأسكندرية لا يعرف شيئاً عن زميله بإحدى محاكم القاهرة أو المنصورة أو أسيوط ، لأن « سرية القضاء » مبدأ مصون

أما الأديب فى القاهرة فأحكامه وأخباره منشورة بين جميع الناطقين بالضاد ، وقد تنوشه أقلامٌ أجنبية لا يعرف ما ترمى إليه من خبيث المعاريض

لو تعرضتْ أحكام القضاة لنقد العلانية ، كما تتعرض أحكام الأدباء لنقد العلانية ، لعرفَ قومٌ أن أعصاب الأدباء الكبار صِيغتْ من الفولاذ ، وأن الأديب لا يسيطر على زمانه إلا بعد أن يعجز عن هدمه أبناء الزمان

بقيت مشكلة خطيرة فى الفرق بين مكانة القاضى ومكانة الأديب

للقاضى نظامٌ تضع رسومه كلية الحقوق ، فما النظام المرسوم للأديب ؟

أيكون الأديب من يظفر بدرجة جامعية تمنحها كلية الآداب ؟

وكيف وكلية الآداب تنكر هذا الحكم ، كما أشرت من قبل ؟

إذن يكون من حق كل مخلوق أن يدّعى الأدب حين يشاء ، وهذا هو الواقع بالفعل ، وهو السبب فى أن ملكية الأدب المدّعاة صارت أعرض من الصحراء ، فكيف يحفظ الأديب الموهوب مكانته فى الوجود ؟ وكيف يرفع العقبات التى يضعها فى طريقه « كبار » الأدعياء ؟

الجهاد الموصول هو سناد الأديب الحق ، وما استطاع أديب أن يظفر بمكانة عالية إلا بعد جهاد يدوم عشرين سنة أو تزيد ، وهى مدة كافية لموت الطفيليات

فليس بأديب من يقول : « خذوا بيدى » كما يقول الضعفاء

وليس بأديب من ينتظر العون من هذا الحزب أو ذاك

وليس بأديب من يتشبث بأذيال أحد النوابغ ليضمن له الرزق الحرام أو الحلال ، كالرزق الذى يُضْمن للمستأدب المجهول حين يتصل بالأديب المعروف

الأدب الذاتىُّ هو شخصية ذاتية ، وما يضيع أديبٌ إلا حين يَقْبل أن يكون من المحاسيب

ألكم خصومٌ أموات كالخصوم الذين تعرف ، أيها القضاة المحترمون ؟

يخاصمكم من يخاصم وهو مدّرع بعلوم الشرائع ؛ ويخاصمنا من يخاصم وهو « لِبلاب » يعتصم بهذا الجذع أو ذاك

أما بعد فهذه كلمة أردنا بها وجه الحق فى إعزاز الأدب الرفيع ، ومن موجبات الفوز أن يكون الطرف الثانى فى القضية هم رجال العدل ، وعليهم نعوّل فى تأييد ما قدمناه من البينات ، ومنهم ننتظر إنصاف الأدب من القضاء

مضت أزمان وأزمان والأدب فى محنة بسبب تخلف أهله عن الميادين الرسمية ، أو بسبب تودد أهله إلى الميادين الرسمية ، فمن واجبنا اليوم أن نرفع راية الاستقلال ، وأن نعتزّ بالقلم الذى أقسم به ذو العرش المجيد

تستطيع كل أمة أن تخلق من الطبقات ما تشاء ، ولكن الأمم مجتمعةً تعجز عن خلق أديبٍ واحد ، لأن الأدب منحة ربانية تفوق هبات الممالك والشعوب

فمن طاب له أن يمنّ علينا بأنه هجر من أجل الأدب هذه الطبقة أو تلك ، فليعرف اليوم أننا أصحاب الحق فى أن نمنّ على من تمنحه متفضلين لقب الزميل ، أو لقب المُريد

الأدب شريعة من الشرائع ، ومن واجب كل شريعة أن تنفى من يؤمن بها على حَرف

وصدق الله العظيم حين قال « وما على الرسول إلا البلاغ »

زكى مبارك